قراءة للخطاب الموجه للمرأة العربية في إطار التطور السياسي العربي

رفيعة عبيد غباش

تحاول هذه الورقة قراءة وتحليل الخطاب الموجه للمرأة العربية من منظور مختلف، منظور يَرُدُّ ذلك الخطاب إلى سياق أشمل مجتمعياً وخطابياً، باعتبار أن واقع المرأة العربية هو انعكاس للواقع العربي بصفة عامة، وأن الخطاب الموجه لها هو جزء من الخطاب المجتمعي.

وعليه فإن هذه الدراسة سوف تحاول قراءة وتحليل الخطاب الموجه إلى المرأة العربية من خلال التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: الموجهات الفكرية للخطاب المجتمعي العربي.

المحور الثاني: تحليل لما وراء الخطاب المجتمعي العربي.

المحور الثالث: تشخيص الخطاب الموجه للمرأة العربية.

المحور الرابع :المرأة العربية بين خصوصية الخطاب وعولمته.

المحور الأول: الموجهات الفكرية للخطاب المجتمعي العربي:

ونحن نتناول الموجهات الفكرية للخطاب العربي باتجاه المرأة فإنه من المهم تتبُّع التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العالم العربي، لمعرفة تأثيرها في صياغة التفكير العربي، ومن ثم في صياغة الخطاب العربي

المبني عليه. كذلك فإنه من المفيد هنا الإشارة إلى أن تاريخ المجتمعات العربية قد شهد مراحل تطور وازدهار كما شهد مراحل تراجع وانكسار، وإن كانت حالة الانكسار والتراجع هي الغالبة على ذلك التاريخ خاصة منذ تراجع قوة الدولة العثمانية، وسقوط العالم العربي والإسلامي تحت السيطرة الاستعمارية وحتى هذه اللحظة.

ومن الطبيعي أن يتفاعل العقل العربي مع هذه المعطيات وأن يكون نتاجه انعكاساً لها، ورغم أهمية المعطيات العربية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تشكيل الموجهات الفكرية للخطاب العربي، ويأتي في مقدمتها ظروف الاستبداد والتسلط السياسي من جهة، وسوء وتدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى والانغلاق والجمود فيما يتعلق بتفسير النص الديني من جهة ثالثة، إلا أنه كان للحظة الاحتكاك بالعالم الغربي في بدايات عصر النهضة الأوربية، أثرها الواضح في تشكيل وصياغة التوجهات الفكرية العربية، والتي انعكست بدورها على الخطاب العربي دينياً كان أم اجتماعياً أم سياسياً.

ويمكن توضيح ردة فعل العقل العربي تجاه الحضارة الغربية عند احتكاكه بها من خلال المواقف التالية:

١. موقف منبهر بالحضارة الغربية وراغب في محاكاتها، باعتبار أن تلك المحاكاة هي المخرج الوحيد لحالة التخلف التي يعيشها العالم العربي والإسلامي سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وفكرياً.

٢. وموقف رافض للحضارة الغربية ولكل منجزاتها، وداعٍ للعودة إلى الذات والانكفاء كوسيلة للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية.

٣. وموقف حاول أن يكون أكثر اعتدالاً من خلال محاولته التوفيقية بين ما جاءت به الحضارة الغربية من مبادئ كالعدالة والمساواة، وما تضمنته التعاليم الإسلامية من مبادئ أصيلة.

وقد شكلت هذه المواقف الفكرية، المنطلقات الأساسية للخطاب العربي منذ ذلك التاريخ وحتى هذه اللحظة، إذ صيغ على أساسها الخطاب العربي السياسي والاجتماعي والديني. ولذا تنوع الخطاب في العالم العربي **بين خطاب ليبرالي ودافعٍ نحو التغيير والاقتباس من الحضارة الغربية**، سواء في معالجة القضايا المجتمعية أو الاقتصادية أو السياسية، **وخطابٍ انكفائي داعٍ للعودة إلى الذات ومحاربة أي تغيير بحجة الحفاظ على الهوية الإسلامية**، وبين **خطاب توفيقي حاول الجمع بين مزايا الحضارتين في معالجته للقضايا المجتمعية والسياسية والاقتصادية.**

المحور الثاني: تحليل لما وراء الخطاب المجتمعي العربي

وإذا كنا فيما تقدم قد أشرنا –بشيء من الإيجاز– إلى دور العوامل المجتمعية والعامل الخارجي المتمثل في لحظة الاحتكاك بالغرب، في تشكيل وصياغة المواقف الفكرية العربية والخطاب المبني عليها، فإننا في هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول تحليل تلك العوامل بقدر أكبر من التفصيل.

ويمكن إجمال تلك العوامل فيما يلي:

- **حالة التسلط والاستبداد السياسي.**
- **غياب الاجتهاد والجمود في تفسير النص الديني.**
- **تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.**
- **لحظة الاحتكاك بالغرب وظروف اللاتكافؤ الأوروبية العربية.**

وفيما يلي توضيح لتفاعل تلك العوامل وتأثيراتها المتداخلة على صياغة الخطاب العربي:

مع الاعتراف بكون الشورى والانتخاب والبيعة تمثل ركيزة أساسية من ركائز نظام الحكم في الإسلام، إلا أنه قد توقف العمل بها بعد دولة الخلافة الراشدة، وتحول نظام الحكم في الإسلام إلى الملك والوراثة في العهد الأموي، وما تلاه من دول إسلامية حتى سقوط الدولة العثمانية، الأمر الذي يعني غلبة حالة التسلط والاستبداد السياسي على جملة الممارسات السياسية العربية. ومن الطبيعي أن تُولِّد تلك الحالة على مستوى السلطة، حالة مقابلة على مستوى الرعية متمثلة في شيوع قيم الخضوع والطاعة لدى الرعية، بل واستمراء الاستعباد كما يرى الكواكبي، ومن المتوقع في مثل هذه الظروف أن **يأتي الخطاب السياسي تسلطياً وأن يقابل ذلك الخطاب بالطاعة والامتثال من قبل الرعية.**

وفي ظل ظروف الاستبداد السياسي السابقة الذكر، لا يمكن توقّع استقلالية رجال الدين وقدرتهم على الاجتهاد خارج ما تراه السلطة السياسية وما تريده، ولذلك قُيِّدَ الاجتهاد، وجاءت تأويلات النص الديني جامدة وفي حدود ما تراه السلطة السياسية وما يخدم مصالحها، بغض النظر عن توافقه أو تعارضه مع جوهر النصوص الدينية ومتطلبات العصر.

وهكذا خضع المجتمع بكل **قطاعاته لوطأة خطاب سياسي وديني تسلطي**، فجاءت الحركة المجتمعية ضعيفة ومتثاقلة وغير قادرة على تصحيح ما هو قائم،

والانتقال إلى وضع اجتماعي واقتصادي أفضل، **وظل الخطاب المجتمعي أسيراً للتسلط السياسي والديني من جهة ولتردي الأوضاع المجتمعية من جهة أخرى.**

وكانت المحصلة النهائية لذلك كله، حالة من الضعف والتأزم العربي والإسلامي العام، الذي أوقع العالم العربي في نهاية المطاف تحت الهيمنة الاستعمارية.

وكان لحالة عدم التكافؤ بين الغرب والعرب عند لحظة الاحتكاك دورها الفاعل في التأثير على صياغة التفكير والخطاب العربي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك فيما تقدم.

المحور الثالث: تشخيص الخطاب الموجه للمرأة العربية

في ضوء فهمنا لما تقدم واعترافنا بأن واقع المرأة هو انعكاس للواقع المجتمعي بصفة عامة، فإنه يمكننا تصنيف الخطاب الموجه للمرأة العربية على النحو التالي:

خطاب أصولي -ولا نعني بالأصولية هنا الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي فحسب- وإنما محاولة تقييد فكر المرأة وحركتها المجتمعية، اعتماداً على فهم خاطئ للنص الديني وانتزاع ذلك النص من سياقه، وجعل مثل ذلك الفهم مكبِّلاً لفكر المرأة وحركتها المجتمعية، ومبقياً لها في حدود الأسرة كزوجة، وأم، وربة بيت، واستمر هذا الخطاب حتى الآن في بعض فئات المجتمعات العربية، وتلا ذلك خطاب آخر تغريبي سلخ المرأة من هويتها العربية وألبسها هوية غربية، ومن ثم باعد بينها وبين قضاياها المجتمعية الحقيقية، وجعلها تتبنى قضايا المرأة الغربية وتسقطها إسقاطاً تعسفياً على المجتمع العربي، بدءاً بقضية المساواة بالرجل، وانتهاءً بالمطالبة بحرية المرأة، بما فيها المطالبة بالحرية الجسدية لها والعلاقات خارج إطار مؤسسة الزواج، بغض النظر عن تعارض تلك المطالب مع الخصوصية الثقافية للمجتمع العربي والشريعة الإسلامية. وبين هذا وذاك، كان هناك من يحاول أن يتحاشى التطرف في التعامل مع المرأة فحاول أن يكون أكثر اتزاناً ووسطية في معالجة قضايا المرأة والدفاع عنها، معتمداً التوفيق بين مقتضيات العصر وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، ذلك ما أسميناه الخطاب التوفيقي.

وطبيعي أن تختلف رؤية المرأة لذاتها وللدور المطلوب منها وفقاً لتلك الخطابات. ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن المنطلقات الفكرية التي وقفت وراء الخطاب العربي الموجه للمجتمع ككل، أو الخطاب الموجه للمرأة، وإن كانت قد تشكلت في مرحلة تاريخية بعيدة نسبياً، إلا أنها لا زالت تحرك الخطاب المجتمعي والخطاب الخاص بالمرأة حتى وقتنا هذا، وإن طغى منطلق فكري على آخر، ومن ثم ساد خطاب

على آخر وفق معطيات كل مرحلة.

كما ينبغي الإشارة إلى أنه بداخل كل خطاب هناك خطابات فرعية تتراوح بين المرونة والتشدد، وإن التزمت بالخط العام لكل خطاب.

فعلى مستوى الخطاب التغريبي على سبيل المثال، هناك من ينادي بمساواة المرأة بالرجل وحريتها كأساس لتفعيل دورها المجتمعي، والحفاظ على حقوق المرأة وكرامتها، دون أن يغالي في تلك المناداة إلى درجة تجعل من حرية المرأة كسراً وتجاوزاً لكل القيم الدينية والمجتمعية، كما يذهب إلى ذلك بعض أنصار الخطاب التغريبي. وكذلك الحال بالنسبة للخطابات الأخرى كالخطاب الأصولي الذي يغالي بعض أنصاره في التمسك بحرفية النص الديني، وعدم الأخذ في الاعتبار مقتضيات العصر إلى درجة تجعل النص الديني مكبِّلاً لحركة المرأة ومعيقاً لتطور المجتمع بصفة عامة. وهناك من يؤكد على ضرورة الالتزام بالنص الديني وعدم الخروج عليه، مع أخذه في الاعتبار بالسياق الذي جاء فيه ذلك النص، وجوهر النص ومقتضيات التطور.

وبالنسبة للخطاب التوفيقي فقد انطلق بعض رواده من منطلقات إسلامية أو عروبية، أو إنسانية بحتة محاولة منهم الدفع بواقع المرأة وبواقع المجتمع ككل من خلال التوفيق بين الخبرة العربية الإسلامية، وخبرة الآخر المختلف معنا ثقافياً، لتقديم رؤى يمكن أن تساهم في بناء المجتمع العربي وتجاوز إشكالياته.

المحور الرابع: المرأة العربية بين خصوصية الخطاب وعولمته

بعد أن تعرضنا فيما تقدم للعوامل المجتمعية والخارجية المؤثرة في صياغة الخطاب العربي عموماً، والخطاب الموجه للمرأة العربية، يبدو أن العامل الخارجي قد عاد ليلعب دوراً محورياً في صياغة الخطاب العربي المعاصر في ظل المرحلة الراهنة ومعطياتها المتمثلة في عولمة السياسة والاقتصاد والثقافة.

وقبل أن نوضح تأثيرات ذلك قد يكون من المفيد الإشارة –ولو بشيء من الإيجاز– إلى تأثير التطورات السياسية على مستوى الوطن العربي منذ بدايات القرن العشرين وحتى نهاية الثمانينات.

فإذا كانت معطيات بداية القرن الماضي قد وضعت العقل العربي وجهاً لوجه مع تحديات تلك المرحلة، المتمثلة أساساً في واقع المجتمعات العربية المتأزمة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً من جهة، وتحدي الآخر المتمثل –في الحضارة الغربية التي فرضت وجودها على العالم العربي في الحقبة الاستعمارية– ذلك الشكل من أشكال المواجهة الصريحة والواضحة والمفاجئة في الوقت ذاته للعقل العربي، كانت كافية

لبروز ردة فعل مماثلة لها من حيث الوضوح والحدة، وتمثلت في بروز **التيار التغريبي الراغب في محاكاة الغرب والتيار السلفي الرافض له والداعي للعودة للذات**، كما سبق وأن أشرنا، في حين بقي **التيار التوفيقي** محدود التأثير على الساحة العربية في تلك المرحلة. غير أن ظروف الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي، التي تميزت –بتنامي حركات التحرر والنضال الوطني في العالم العربي والإسلامي، بل وعلى مستوى دول العالم الثالث بصفة عامة، وبروز قوى دولية جديدة من مصلحتها تصفية الاستعمار، وشيوع قيم التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها على المستوى الدولي– قد أدَّت إلى التقارب بين التيارات الفكرية في الوطن العربي، وعملتْ على توحيد خطابها إلى حد ما، خاصة بعد أن تمثلت مطالبها الأساسية في الاستقلال والتحرر وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أوجد خطاباً وطنياً تقدمياً، دعا إلى تحرير المجتمع من كل أشكال القهر، وقد تضمَّن ذلك الخطاب الوطني الخطاب الموجه للمرأة فتنامت المطالب بتعليمها، واحترام حقوقها وتحسين أوضاعها المجتمعية، وكان ذلك الخطاب المجتمعي أو الموجّه للمرأة كفيلاً بإطلاق الحركة المجتمعية وتفعيل دورها.

وكان عقدا الستينات والسبعينات، وهما العقدان اللذان نالت فيهما بقية الدول العربية استقلالها، امتداداً للعقدين السابقين إذ تأصلت فيهما المطالب بإطلاق حركة المجتمع، وتحسين أوضاعه بتوفير كل السبل التي تكفل ذلك، من تعليم وتنمية موارد اقتصادية، وإتاحة فرص عمل أفضل، وتحسين مستوى المعيشة..الخ، **ولذلك غلب الخطاب التقدمي على الخطاب السلفي في تلك المرحلة، ومال الخطاب السلفي إن وُجد إلى الاعتدال.**

غير أن معطيات مرحلة الثمانينات المغايرة إلى حد ما، قد دفعت بالخطاب المجتمعي والخطاب الموجه للمرأة باتجاه آخر، وذلك راجع في أحد أسبابه لتراجع المد القومي بوفاة الزعيم جمال عبد الناصر، ونمو التوجهات المحافظة من جهة أخرى، خاصة بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفد وخروجها من جبهة المواجهة مع العدو الإسرائيلي، ومن ثم غياب دور مصر القيادي على مستوى الوطن العربي، الأمر الذي أتاح فرصة لنظم محافظة أن تلعب دوراً أكبر خاصة على مستوى منطقة الخليج، بالإضافة إلى سقوط نظام الشاه، وقيام الثورة الإيرانية بتوجهها الإسلامي (الشيعي)، الأمر الذي ولَّد تنامي التوجهات الإسلامية السنية في المقابل، وطرح النموذج الإسلامي كبديل أو خيار سياسي ومجتمعي مناسب، بالإضافة إلى تأثير العامل الخارجي في تغذية التوجهات الإسلامية المحافظة –في مرحلة الثمانينات– كآلية لمواجهة المد

القومي، والحيلولة دون حدوث تحولات اشتراكية في المنطقة، **ولذلك برز الخطاب الأصولي مرة أخرى وطغى على غيره من الخطابات، وطبيعي أن يأتي الخطاب الموجه للمرأة العربية ضمن ذلك السياق، إذ دعا إلى حجابها ونقابها وتحجيم دورها ضمن حدود الأسرة**. ونتيجة لهذا التشدد في الخطاب الأصولي، تولدت في المقابل ردة فعل معاكسة **تمثلت في بروز الخطاب التغريبي بقوة، خاصة من قبل الفئات المتعلمة والمثقفة، والتي وجدت في الخطاب الأصولي مصادرة لحريتها ولدورها المجتمعي.**

وتأتي مرحلة التسعينات بمعطياتها الجديدة المتمثلة في –انهيار الاتحاد السوفيتي، الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة، التطور التكنولوجي الهائل، التطورات الدولية السريعة والمتلاحقة، تحرير التجارة الدولية وعولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة– لتلقي بثقلها الواضح على واقع المجتمعات العربية وعلى الخطاب المجتمعي، والخطاب الموجه للمرأة العربية، إذ بدا تأثير العامل الخارجي أكثر وضوحاً في التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية العربية، كما أصبح موجهاً رئيسياً للسياسات العامة سواء على مستوى التعليم والإعلام والثقافة، بل والتشريعات بما فيها التشريعات المتصلة بقضايا المرأة وحقوقها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نفهم ذلك الاهتمام البالغ بشأن المرأة العربية على المستوى الرسمي والمجتمعي العربي، وحضور المرأة العربية في المحافل الدولية، وكذلك صدور الكثير من التشريعات الداعمة لحقوقها ولدورها الفاعل.

ذلك التدخل الخارجي في ظل العولمة سواء رسمياً أو بشكل غير رسمي، من خلال التأثير في الرأي العام العربي، ومؤسسات المجتمع المدني، **قد ولَّد خطاباً ذا طبيعة مغايرة، خطاباً عولَم قضايا المرأة ودعا إلى تأطيرها ضمن أجندة دولية، بغض النظر عن توافقها أو تعارضها مع الخصوصيات المجتمعية، بدءاً من مؤتمر بكين للمرأة، ومروراً بكل المؤتمرات والمنتديات الخاصة بها.**

وليس غريباً أن يولِّد ذلك الخطاب المعولم، والموجّه للمرأة العربية المُتجاوِز للخصوصية الثقافية العربية، **خطاباً أصولياً منطلقاً من المرجعية العربية الإسلامية، ومحاولاً الحفاظ على الهوية الإسلامية للمرأة العربية لمواجهة ذلك الخطاب.**